



اعلان بالسند التنفيذي



JC220021484SJ

اسم طالب الإعلان: سارا زهرة تاليا

طريقة الإعلان: إعلان بالعنوان

تاریخ إصدار الإعلان: 2022/02/02

أمرت المحكمة بإعلان: باو اووسو

صفة المطلوب إعلانه: المحكوم عليه

الجنسية :

جوازسفر

548771217

العنوان:

منطقة 55 شارع 790 مبني 125

الجوال:

الهاتف الأرضي: 55177252

العنوان الوطني

الإجراءات المطلوبة:

| | | |
|--|---------------------|--------------|
| الحضور لجلسة: 2022/02/09 | الساعة: 9:00 صباحاً | يوم الاربعاء |
| بالقاعة رقم: الأسرة - محكمة الأسرة الطابق الأول القاعة 7 | | ملاحظات: |

تسليم الإعلان

| | | |
|-----------------------|--|---------------------|
| الإعلانات الإلكترونية | | اسم المعلن |
| | | ملاحظات التسليم |
| | | اسم المستلم بالكامل |
| توقيع مستلم الإعلان | | رقم جوال المستلم |
| | | صفة المستلم |
| | | تاريخ التسليم |
| | | رقم هوية المستلم |

نعلمكم بصورة من الحكم موضوع التنفيذ المذيل بالصيغة التنفيذية، وبصورة من لائحة طلب تنفيذه، ونأمركم بالوفاء بما هو مطلوب فيها خلال سبعة أيام من تاريخ تسليمكم هذا الإعلان وبخلافه فإن ادارة التنفيذ ستتخذ إجراءات التنفيذ الجبرية بحقكم.



المجلس على الفرضاء

المحكمة الابتدائية _____
رقم الدعوى : _____
الدائرة : _____

صحيفة افتتاح الدعوى

| | |
|-------------------|----------|
| الرسوم الأساسية : | الرسوم |
| المعونة : | المعونة |
| الإجمالي : | الإجمالي |

قيمة الدعوى :
ملحوظة . إذا كان لديك دعوى أو طلب سابق متعلق بهذه الدعوى : يرجى
كتابة رقم الدعوى أو الطلب .
موضوع الدعوى والطلبات :

نفيذ الحكم ٢٠٢١/٦/٥

اسرة جزئی-۲

الصادرة بتاريخ 15/11/2021

تنفيذ الحكم كما جاء بالحكم الأصل

ملحوظة : أرقق صحيفية افتتاح دعوى إضافية لأطراف الدعوى، الموضوع والطالبات عند الخضرة، عدد المصادف إلى فقرة .

التاريخ: س س ش ش ي ي

John Dale
(الدالي)



حکم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

بالجلسة المنعقدة علنا في مقر المحكمة بتاريخ 15/11/2021

برئاسة السيد القاضي / محمد عبدالغنى رمضان

وعضوية السيد القاضي / محمد مبارك الدوسري

وعضوية السيد القاضي / خالد عبدالله محمد لبدة

وحضور أمين سر الجلسة / عمر محمد حمد النيل نورين

في الدعوى رقم: 607/2021/ابتدائي/أسرة/كلي

سara زهرة تاليا

باو اووسو

مدعى

المدعى عليه

الحكم

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا،

حيث تخلص وقائع الدعوى المرفوعة من المدعية ضد المدعى عليه بموجب صحيفه أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ 30/05/2021 المعلنة قانونا، حيث تطالب المدعية في ختام الصحيفه بالحكم لها الطلاق للضرر واسناد حضانة الأبناء ونفقة العدة والمتعة ونفقة زوجية ونفقة للأبناء وتوفير مسكن للأبناء ودفع مصاريف المدارس للأبناء، وذلك على سند من القول بأن المدعى عليه زوجها بموجب عقد زواج صادر من المملكة المتحدة، وأنجبت منه ثلاثة أطفال وهم (اساك، نورا، ميكا)، الأمر الذي حدا بالمدعية لرفع هذه الدعوى.



وارفقت بتصحيفة الدعوى المستندات التالية:

-صورة من عقد الزواج مترجم.

-صور من البطاقات الشخصية للأبناء.

وحيث تداولت الدعوى على النحو الثابت بمحاضر الجلسات، حيث حضرت المدعية ولم يحضر المدعي عليه، وحيث أصدرت المحكمة حكماً تمهدياً بذنب حكمين، وبالجلسة 1/11/2021 حضرت المدعية ولم يحضر المدعي عليه وتسلمت صورة من تقرير الحكمين وقصرت طلباتها على طلب الطلاق واسناد الحضانة لها فقط.

فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم.

وحيث إنه عن القانون واجب التطبيق على واقعة الداعي فإنه لما كان من المقرر بنص المادة (17) من القانون المدني إنه يسري على الطلاق والطلاق والانفصال قانون الجنسية المشتركة للزوجين وقت الطلاق أو وقت رفع دعوى التطبيق أو الانفصال فإن اختلفا جنسية سري قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج، وكان من المقرر أن الاستناد إلى قانون أجنبي هو واقعة مادية يتبعها على المتسلك به أن يقدمه وإلا طبق القاضي القانون الوطني. (الطعن رقم 137 لسنة 2010 تميز مدني جلسة 11/1/2011 السنة السابعة ص 36) ولما كان ما تقدم وكان طرفاً الدعوى مختلفي الجنسية وكانت الواقعة المطروحة أمام المحكمة للفصل فيها تتعلق بالتفريق بين المدعية والمدعي عليه للضرر والشقاق وكان القانون الواجب التطبيق في هذه الدعوى هو قانون جنسية الزوج طبقاً للمادة (17) من القانون المدني بيد أن طرفي الدعوى لم يقدموا هذا القانون للمحكمة للقضاء بمقتضاه ومن ثم يكون القانون الواجب التطبيق بشأنها هو قانون الأسرة القطري رقم 22 لسنة 2006.

وحيث إنه عن طلب المدعية الطلاق للضرر، وحيث إنه من المقرر قانوناً للزوجة قبل الدخول أو بعده طلب التفريق للضرر الذي يتعدى معه دوام العشرة لمثلها وعلى القاضي بذل الجهد لإصلاح ذات البين، إذا لم يثبت الضرر واستمر الشقاق بين الزوجين وتعذر الإصلاح يعين القاضي حكمين من أحليهما من يتوسم فيهما القدرة على الإصلاح وإلا فمن غير أحليهما ويحدد لهما مدة التحكيم، للقاضي أن يحكم بالتفريق استناداً إلى تقرير



الحكمين إذا تعذر الصلح واستمر الشقاق بين الزوجين فإن لم يقدم الحكمان تقريرهما وثبت استحکام الخلاف بين الزوجين فيحكم بالتفريق بينهما وذلك طبقاً للمواد (130-133) من قانون الأسرة، وحيث إنه لما كان الثابت من تقرير الحكمين الموكل إليهما إصلاح ذات البين وبيان مدى إساءة كل من الزوجين، فقد خلص التقرير إلى أن الإساءة من الزوج وأن الشقاق قد استحکم وتعذر معه استمرار الزوجية بينهما، الأمر الذي تنهي معه المحكمة إلى اعتماد ما خلص إليه تقرير الحكمين من نتائج تفضي إلى القضاء بفسخ عقد النكاح المدعى عليه والتفریق بينهما فرقاً بائنة للشقاق بلا مال لكون الإساءة أكثرها من الزوج استناداً للمواد (133-134) من قانون الأسرة وعلى المدعى احصاء عدتها من تاريخ صدوره الحكم نهائياً طبقاً للمادة (157) من قانون الأسرة.

وحيث إنه عن حضانة البناء (اساك، نورا، ميكا)، وحيث إنه من المقرر قانوناً أن الحضانة من واجبات الأبوين ما دامت الزوجية قائمة بينهما، فإن افترقا ولو بغير طلاق، فالأم أولى بحضانة الصغير، ما لم يقدر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحسضون طبقاً لنص المادة (166) من قانون الأسرة، وحيث إن الزوجية انتهت بين الأبوين بعد صدور هذا الحكم وصدوره نهائياً، كما أن الثابت في الأوراق أن المحسضون (اساك 4 سنوات، نورا 7 سنوات، ميكا 9 سنوات) في سن الحضانة المعتبر شرعاً وقانوناً، مما يتعمّن معه القضاء بإسناد حضانة المحسضون للمدعى.

وأما عن المصارييف فإن المحكمة تلزم بها المدعى عليه لخسارته الدعوى طبقاً للمادة (131) مرفوعات.



فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً- بفسخ عقد نكاح المدعية / سارا زهرة تاليا من المدعى عليه/ باو اووسو والتفريق بينهما للشقاق فرقة بائنة، وعلى المدعية أحصاء عدتها من تاريخ صدوره هذا الحكم نهائيا.

ثانياً- اسناد حضانة المحضونين (أساك 4 سنوات، نورا 7 سنوات، ميaka 9 سنوات) إلى المدعية.

ثالثاً- إلزام المدعى عليه بال McCartiv.

صدر هذا الحكم وتلي علينا بجلسة اليوم 2021/11/15

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر



القاضي

محمد عبدالغنى رمضان

رئيس المحكمة



عمر محمد حمد النيل نورين

أمير سر الحلسة

حسب على الجهة التي ينادى بها التنفيذ أن
تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطنة أن
تعين على إجرائه ولو باستعمال المقتضوة
الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً للقانون

